على أن يتم تطويرها بشكل دوري

«الميزانيات» : ضرورة مراجعة التشريعات والضوابط المنظمة للعمل المالي والإداري في الدولة

الدمخي : الملاحظات تحمل الميزانية أعباء غير مستحقة ولا بد من تقييم المسؤول بحسب التزامه

أهمية تولي الكفاءات المناصب الإدارية في الجهات الحكومية لرفع مستوى الأداء فيها

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها أمس تقارير جهاز المراقبين الماليين على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والجهات الملحقة والمستقلة عما أسفرت عنه الرقابة المسبقة للسنة المالية 2021/2022، بحضور رئيس جهاز المراقبين الماليين والفريق التابع له.

وأكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب د.عادل الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن الملاحظات المالية على الجهات الحكومية والملحقة والمستقلة زادت عن السنوات السابقة ، وتكررت عملية الامتناع عن تنفيذ الملاحظات، مبينا أنه تمت مناقشة هذه الملاحظات وأسبابها ، كما تم وضع توصيات اللجنة والمكتب الفني وجهاز المراقبين .

وطالب الدمخي بضرورة مراجعة التشريعات والضوابط المنظمة للعمل المالي والإداري في الدولة بشكل دوري وتطويرها بما يتلاءم مع التطورات الحالية .

كما طالب رئيس الوزراء والوزراء بمتابعة ومعرفة أسباب عمليات الامتناع ومحاسبة المسؤول مشيرا إلى أن الملاحظات تحمل الميزانية أعباء غير مستحقة، ومن الضروري تقييم المسؤول بحسب التزامه إذا خالف .

وقال إن الالتزام يجب أن يكون ميزان تقييم المسؤول والقيادات في البلد ، وحتى توزيع المكافأة على القيادات يجب أن يكون وفق تقارير الحسابات الختامية والجهات الرقابية ولجنة الميزانيات ، مؤكدا رفضه وجود مسؤول تتكرر أخطاؤه ثم تتم مكافأته وترقيته .

وشدد الدمخي على أهمية أن تتولى الكفاءات المناصب الإدارية في الجهات الحكومية لرفع مستوى الأداء في هذه الجهات ، وأن تقوم وزارة المالية والجهات الرقابية بتطوير المهارات لموظفي الشؤون المالية في الجهات الحكومية كي يتطور العمل.

ولفت الدمخي إلى أهمية أن تضع كل جهة حكومية آلية مرتبطة بجدول زمني لمعالجة توصيات الجهات الرقابية كافة ، وإصلاح الأخطاء والملاحظات، مشيرا إلى أنه من دون تقييم حقيقي للمسؤول وتلافيه هذه الملاحظات لن تتقدم البلد إداريا .

وجدد الدمخي مطالبته رئيس الوزراء باتخاذ الإجراءات اللازمة للربط الآلي بين الجهات الخارجية والديوان العام للجهات التي من شأنها تسوية مصروفاتها أولا بأول للحد من تضخم حسابات الأصول ، مشيرا إلى أن أكثر الملاحظات تكون على وزارة الخارجية لأن لديها ملاحق خارجية .

وختم الدمخي قائلا إنه من دون الربط ومراقبة الأنظمة المالية لن تكون هناك رقابة حقيقية.

الصيفي يقترح إنشاء عدد أكبر من المدارس في الفنيطيس والعقيلة وأبو فطيرة والمسايل

الصيفي الصيفي

أعلن النائب الصيفي مبارك الصيفي عن تقدمه بأربعة اقتراحات برغبة بإنشاء عدد أكبر من مدارس المراحل المختلفة للبنين والبنات في مناطق الفنيطيس، والعقيلة، وابو فطيرة ، والمسايل.

ونص الاقتراح الأول على ما يلي:

استناداً على برنامج العمل الحكومي وعلى خطة وزارة التربية في تطوير البنية التحتية للبيئة التعليمية، وفي ضوء النمو السكاني الذي تشهده منطقة الفنيطيس وما يترتب عليه من مواكبة في تقديم الخدمات لقاطنيها، وحرصاً على تهيئة أفضل الظروف التي تضمن حق التعليم لأجيالنا الناشئة، فإنني أتقدم باقتراح برغبة التالي:

" إنشاء عدد أكبر من مدارس المراحل المختلفة للبنين والبنات في منطقة الفنيطيس ".

ونص الاقتراح الثاني على ما يلي:

استناداً على برنامج العمل الحكومي وعلى خطة وزارة التربية في تطوير البنية التحتية للبيئة التعليمية، وفي ضوء النمو السكاني الذي تشهده منطقة العقيلة وما يترتب عليه من مواكبة في تقديم الخدمات لقاطنيها، وحرصاً على تهيئة أفضل الظروف التي تضمن حق التعليم لأجيالنا الناشئة، فإنني أتقدم باقتراح برغبة التالي:

" إنشاء عدد أكبر من مدارس المراحل المختلفة للبنين والبنات في منطقة العقيلة ".

ونص الاقتراح الثالث على ما يلي:

استناداً على برنامج العمل الحكومي وعلى خطة وزارة التربية في تطوير البنية التحتية للبيئة التعليمية، وفي ضوء النمو السكاني الذي تشهده منطقة أبو فطيرة وما يترتب عليه من مواكبة في تقديم الخدمات لقاطنيها، وحرصاً على تهيئة أفضل الظروف التي تضمن حق التعليم لأجيالنا الناشئة، فإنني أتقدم باقتراح برغبة التالي:

" إنشاء عدد أكبر من مدارس المراحل المختلفة للبنين والبنات في منطقة أبو فطيرة ".

ونص الاقتراح الرابع على ما يلي:

استناداً على برنامج العمل الحكومي وعلى خطة وزارة التربية في تطوير البنية التحتية للبيئة التعليمية، وفي ضوء النمو السكاني الذي تشهده منطقة المسايل وما يترتب عليه من مواكبة في تقديم الخدمات لقاطنيها، وحرصاً على تهيئة أفضل الظروف التي تضمن حق التعليم لأجيالنا الناشئة، فإنني أتقدم باقتراح برغبة التالي:

" إنشاء عدد أكبر من مدارس المراحل المختلفة للبنين والبنات في منطقة المسايل ".

الحويلة : تأسيس شركة مساهمة عامة لصناعة جميع أنواع الأدوية الكيماوية

محمد الحويلة

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقدمه باقتراح بقانون بإنشاء شركة مساهمة كويتية باسم "الشركة الكويتية للصناعات الدوائية"، جاء في نصه:

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى المرسوم بالقانون رقم "68" لسنة 1980 بإصدار قانون التجارة والقوانين المعدلة له،

– وعلى القانون رقم "47" لسنة 1982 بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار،

– وعلى القانون رقم "42" لسنة 2014 في شأن إصدار قانون حماية البيئة المعدل بالقانون رقم "99" لسنة 2015،

– وعلى القانون رقم "1" لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات والقوانين المعدلة له، – وعلى القانون رقم "33" لسنة 2016 بشأن بلدية الكويت المعدل بالقانون رقم "1" لسنة 2018

– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

"المادة الأولى"

تؤسس شركة مساهمة عامة كويتية باسم " الشركة الكويتية للصناعات الدوائية" برأسمال مقداره ثلاثمائة مليون دينار كويتي "300 مليون د.ك" ويكون غرضها صناعة جميع أنواع الأدوية الكيماوية وتخصص أسهمها على النحو التالي:

أ– أربعة وعشرون في المائة "24 %" من الأسهم تخصص للحكومة والجهات التابعة لها، ويجوز لها التخلي في أي وقت عن هذه النسبة أو جزء منها، وذلك بطرحها بالمزاد العلني وفقا لأحكام البند "ب" من هذه المادة.

ب– ستة وعشرون في المائة "26 %" من الأسهم تطرح للبيع في مزايدة علنية تشترك فيها شركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها في المزايدة، ويرسو المزاد على من يقدم أعلى السعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافة إليها مصاريف التأسيس– إن وجدت– ويلتزم من يرسو عليه المزاد وبالسعر ذاته الذي رسا المزاد، بالاكتتاب بجميع الأسهم التي تؤول إلى الدولة وفقا لأحكام البند "ج" من هذه المادة.

ج– خمسون في المائة "50 %" من الأسهم تخصص للاكتتاب العام لجميع المواطنين.

د – تحول الزيادة الناتجة عن بيع الأسهم وفقا لأحكام البند "أ" من هذه المادة إلى الاحتياطي العام للدولة.

"المادة الثانية"

يتم تأسيس هذه الشركة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون، ويحدد مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد إليها القيام بإجراءات التأسيس والدعوة لانتخاب أول مجلس إدارة الشركة.

"المادة الثالثة"

تعمل الشركة على صناعة جميع الأدوية الكيماوية وغير الكيماوية ومكملات غذائية ذات جودة عالية بكل أنواعها.

"المادة الرابعة"

تلتزم الشركة بتوظيف وتدريب وضمان ما لا يقل عن "80 %" من العمالة الوطنية كما أنها تعفى من جميع رسوم الدولة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.

"المادة الخامسة"

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

وجاء في المذكرة الإيضاحية إن هذا الاقتراح بالقانون بغرض إنشاء شركة كويتية مساهمة تهتم بصناعة جميع الأدوية الكيماوية وغيرها وما في معناها من مكملات غذائية بجميع أنواعها .

وقد روعي أن تتحقق في تخصيص ملكية أسهمها المرونة المطلوبة وذلك بتخصيص نسبة من هذه الأسهم للدولة، علاوة على نسب مقبولة تخصص لمستثمرين من القطاع الخاص من دون تفضيل لأي مستثمر على آخر تحت أي حجة أو مبرر وكذلك لسد الذرائع أمام لجوء هؤلاء المستثمرين إلى طرق غير مشروعة للحصول على العديد من الأسهم من خلال شراء البطاقات المدنية للمواطنين والاكتتاب بدلا منهم، ما يؤدي إلى حرمان المواطنين من هذا الحق، ومن أجل ضمان أن تكون لجميع المواطنين نسبة من أسهم هذه الشركة تخصص لكل منهم بالتساوي، فقد تضمنت المادة الأولى من هذا القانون تنظيما لكيفية تخصيص أسهمه بما يحقق هذه الغايات، حيث نصت المادة الأولى في بندها "أ" على أن أربعة وعشرين في المائة "24 %" من الأسهم تخصص للحكومة والجهات التابعة لها، ويجوز لها التخلي في أي وقت عن هذه النسبة أو جزء منها، وذلك بطرحها بالمزاد العلني وفقا لأحكام البند "ب" من هذه المادة.

ونص البند "ب" على أن ستة وعشرين في المائة "26 %" من الأسهم تطرح للبيع في مزايدة علنية تشترك فيها شركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها في المزايدة، ويرسو المزاد على من يقدم أعلى السعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافة إليها مصاريف التأسيس– إن وجدت– ويلتزم من يرسو عليه المزاد وبالسعر ذاته الذي رسا المزاد، بالاكتتاب بجميع الأسهم التي تؤول إلى الدولة وفقا لأحكام البند "ج" من هذه المادة.

أما البند "ج" من المادة ذاتها فقد تضمن تخصيص خمسين في المائة "50 %" من الأسهم للاكتتاب العام لجميع المواطنين.

والبند "د" قرر تحويل الزيادة الناتجة عن بيع الأسهم وفقا لأحكام البند "أ" من هذه المادة إلى الاحتياطي العام للدولة.

ونصت المادة الثانية من القانون على أن يتم تأسيس هذه الشركة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون، ويحدد مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد إليها القيام بإجراءات التأسيس والدعوة لانتخاب أول مجلس إدارة الشركة.

وبينت المادة الثالثة من هذا القانون عمل الشركة حيث ورد فيها أن الشركة تعمل الشركة على صناعة الأدوية الكيماوية وغير الكيماوية ومكملات غذائية ذات جودة عالية بكل جميع أنواعها

وذكرت المادة الرابعة أن تلتزم الشركة بتوظيف وتدريب وضمان ما لا يقل عن "80 %" من العمالة الوطنية كما أنها تعفى من جميع رسوم الدولة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.

السعدون استقبل عمار العجمي يرافقه وفد كلية الدفاع الإماراتية

السعدون مستقبلا الوزير العجمي يرافقه وفد كلية الدفاع الإماراتية

استقبل رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون في مكتبه أمس وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمار العجمي يرافقه وفد كلية الدفاع الوطني بدولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة العميد ركن محمد سعيد الجابري.وحضر الاستقبال سفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى الكويت الدكتور مطر حامد النيادي.

الأنبعي لتسليم مبنى الصم والبكم إلى جمعية الفيحاء لتحسين مستوى الخدمات

أعلن النائب عبدالله الأنبعي عن تقدمه باقتراح برغبة يقضي بتسليم مبنى الصم والبكم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تمهيداً لتسليمه إلى إدارة جمعية الفيحاء التعاونية وإعطائهم حق استغلاله مبنى للإدارة ومخزنا للجمعية ومركزا للتموين .

وقال الأنبعي إن الاقتراح يعطي الحق لإدارة جمعية الفيحاء التعاونية في استغلال المبنى بحسب الحاجات التوسعية التي يراها مجلس الإدارة تخدم أهالي المنطقة وتحسن من مستوى الخدمات فيها.

وبين الأنبعي أن ترك مبنى الصم والبكم في منطقة الفيحاء قطعة 4 منذ سنوات عدة مهجوراً ومن دون استغلاله من قبل الهيئة العامة للرياضة، وللخطورة الأمنية الموجودة في هذا المبنى المهجور وخشية من سوء استغلاله وللحاجة الماسة التي تتطلبها جمعية الفيحاء التعاونية من توسعة لمبنى الإدارة والمخازن ومركز التموين يجب انتقال تبعيته إلى إدارة جمعية الفيحاء التعاونية خصوصا أن مركز الصم والبكم انتقل إلى المقر الجديد ولم يعد يستغل هذا المبنى منذ سنوات وتركه مهجورا.

العصفور يسأل وزير المالية عن إجراءات «التأمينات» في تحصيل مديوناتها

وجه النائب سعود العصفور سؤالا إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد، بشأن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

ونصت أسئلة وزير المالية على ما يلي:

السؤال الأول

لما كانت أموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مكونها الأساسي مجموع اشتراكات أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم ومساهمات الدولة، بالإضافة إلى استثمارات تلك الأموال وعوائدها وهي بالمجمل تعد مملوكة للمتقاعدين، ومن ثم فهي تعامل قانونا معاملة الأموال العامة، وبالنظر للبيانات المالية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تبيّن أن حجم مديونيات أصحاب الأعمال قد بلغ ما يفوق قيمته «70» مليون دينار كويتي.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – إجراءات المؤسسة في تحصيل تلك المديونيات.

2 – التقارير الصادرة من الجهات الرقابية سواء الخارجية أو الجهات الرقابية الداخلية عن حجم تلك المديونيات، وسبل تحصيلها، والإجراءات المتبعة نحو ذلك، وعما إذا كانت هنالك ملاحظات قد أثيرت بهذا الشأن.

3 – القوانين المنظمة في الدولة لتحصيل مديونيات الجهات الحكومية والقوانين المنظمة في المؤسسة في هذا الشأن، وما مدى التزام المؤسسة في تطبيق ذلك؟

4 – إذا كانت المؤسسة قد قامت بتقسيط تلك المديونيات، يرجى موافاتي بالأسس القانونية التي بموجبها قسطت تلك المديونيات، وبالمبالغ المصروفة من دون وجه حق وضمانات الالتزام بالتقسيط.

5 – الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة حول ما جاء من ملاحظات الجهات الرقابية، وكذلك أسئلة مجلس الإدارة وتقارير إدارة التدقيق الداخلي حول أسباب تزايد حجم المديونيات ومنها ما تقادم وما هو معرض للتقادم.

6 – هل شكلت المؤسسة لجانا أو فرق عمل أو أجرت تحقيقات في شأن تلك المديونيات وصولا إلى أسبابها، عما إذا كان سببها سلوكا إيجابيا أو سلبيا من الموظفين القائمين على تحصيلها من عدمه؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بكل ما يتعلق بهذا الشأن، وإذا كانت الإجابة النفي، فيرجى تزويدي بالسبب.

7 – هل سبق أن أجرت المؤسسة تحقيقا أو أوقعت جزاء تأديبيا ضد أي من موظفيها نسب إليه إهماله أو تعمده في عدم تحصيل أموالها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بكل ما يتعلق بهذا الشأن، وإذا كانت الإجابة النفي، فيرجى تزويدي بالسبب.